المجلد(٦) العدد (٣) ملحق (٣) (آب) ٢٠٢٤م – ١٤٤٦هـ
عدد خاص بنشر بحوث المؤتمر بعنوان (مستقبل الأداء الأكاديمي في ضوء أبعاد التنمية المستدامة) المنعقد حضورياً في بغداد
بتاريخ ٦/ ٧(تموز) /٢٠٢٤م.

دور الوكالات الدولية المالية في مجال التنمية المستدامة وتحقيقها
دراسة تحليلية وصفية

أ.م.د. بريز فتاح يونس
جامعة كركوك/ كلية القانون والعلوم السياسية
Dr.parez-fattah@uokirkuk.edu.iq

الملخص
ان التطور الكبير والمتسارع الذي أضحى على العالم أجمع وازدياد الاعمال الصناعية والانبعاثات الغازية ،وازدياد مشكلات التلوث البيئي ،أثر بدوره على المناخ والهواء وأزدياد التصحر وقلة الموارد الطبيعية وكذلك الى ظهور فكرة دولية تنادي بضرورة وضع حل سريع وعاجل الى تلك القضايا ومحاولة وضع اصلاحات حقيقية وجادة في سبيل تحسين حالة الجيل الحالي في المجتمع الدولي وربطها بحقوق الاجيال المستقبلية والتي من حقهم ضمان مستقبلهم في ايجاد بيئة جيدة وسليمة ووفرة للموارد الطبيعية ومحاولة الاهتمام بها وتنظيمها وحمايتها لهم وفق مسألة أمانة بعهدتنا نحن الجيل الحالي تجاه جيل القادم ،مع ضرورة توفير الموارد الاقتصادية الحقيقية اللازمة للعيش في رفاهية واستقرار،واضحت المسألة كاهلا على جميع الدول والمنظمات والوكالات الدولية للعمل سوية في سبيل تحقيق هذا الهدف المستقبلي وحماية الكوكب من الهلاك واعتبار الكل مسؤولا عن ذلك، على أثرها قام الكل بتوظيف قدراتها في سبيل تحقيق هذا الغرض ومن ضمنها الوكالات المالية الدولية ،من خلال تقديم التسهيلات المالية والنقدية بغية التعمير والاصلاح للدول على مختلف المستويات لاسيما الدول التي انهكتها الحروب والظروف الاقتصادية والسياسية المزرية لها ،على ان تلك الدعم تحكمها الشروط والاجراءات المحددة من قبل الجهات الدولية تلك مسبقا بغية الاصلاح المالي والتنظيم لهذه المساعدات وبالاخص الدول النامية منها والتي تعاني من ضعف الاقتصاد والمال اللازم لتحقيق تلك المتطلبات.

الكلمات المفتاحية: (التنمية المستدامة– البنك الدولي– صندوق النقد الدولي– الوكالات المالية الدولية –حماية البيئة والمناخ)

The role of international financial agencies in the field of sustainable development and its achievement
Descriptive analytical study

Ass.Pro. Dr. PAREZ FATTAH YOUNIS
Kirkuk University / College of Law and Political Science
Dr.parez-fattah@uokirkuk.edu.iq

Abstract

The great and accelerating development that has affected the entire world, the increase in industrial activities and gas emissions, and the increase in environmental pollution problems, have in turn affected the climate, the air, and the increase in desertification and natural resources. This has led to the emergence of an international idea calling for the necessity of developing a quick and urgent solution to these issues and trying to establish real reforms. We are serious about improving the situation of the current generation in the international community and linking it to the rights of future

generations, who have the right to guarantee their future by creating a good and sound environment and an abundance of natural resources, and trying to care for, organize and protect them for them according to a matter of trust in our pledge, we, the current generation, towards the next generation, with the necessity of providing real economic resources. Necessary to live in prosperity and stability. The issue became clear that all countries, organizations and international agencies must work together in order to achieve this future goal and protect the planet from destruction and hold everyone responsible for that. As a result, everyone employed their capabilities in order to achieve this purpose, including international financial agencies, By providing financial and monetary facilities for the purpose of reconstruction and reform to countries at various levels, especially countries exhausted by wars and deplorable economic and political conditions, provided that this support is governed by the conditions and procedures specified by those international bodies in advance for the purpose of financial reform and regulation of this aid, especially developing countries, which It suffers from a weak economy and the money needed to achieve these requirements.

Keywords (sustainable development - dimensions of sustainable development -The World Bank - International Monetary Fund - international financial agencies)

المقدمة:

ان التطور السريع الذي رافق العالم أجمع وازدياد عدد افراد نسمة الدول بشكل كبير، الزم باستعمال الموارد الطبيعية بشكل مفرط وواسع، وازدياد النشاطات الصناعية والانبعاثات الغازية وتداخلها مع الموارد الطبيعية وتأثيرها على البيئة باتت تشكل خطرا حقيقيا مستقبلا على ندرتها وهلاكها وبدورها تؤدي الى حرمان الاجيال القادمة من نعمة الحصول عليها ، اذ ان الكثير من هذه الموارد قد قلت بشكل كبير بل انها قد تختفي من الوجود جراء هذا الاستعمال اللامحدود واللا طبيعي، اذ بين الله سبحانه وتعالى في محكم أياته "وَلا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ" سورة الاعراف الاية (٥٦).

اذ ان الدول أجمع قد أحست اخيرا بان الثورة الصناعية ومارافقتها من تطورات كبيرة قد عادت بالمضرة على العالم من جهة أخرى جراء التصرفات تلك ، وقد حاولت الجهود الدولية بالتحرك صوب مراجعة كاملة للخطة المستقبلية لحياة الارض والاهتمام بها من خلال المنظمات العالمية واجراء الدراسات والابحاث اللازمة بغية الترشيد الحقيقي لهذا الاستعمال وحماية المناخ الدولي منها ، اذ تضافرت الجهود من خلال المؤتمرات والندوات واللقاءات الدولية للتوصل الى اتفاق دولي حقيقي من أجل الحماية تلك .

وقد ظهرت فكرة التنمية المستدامة من خلال مؤتمر الامم المتحدة لحماية البيئة عام ١٩٩٢ اثناء انعقادها في (ريودي جانيرو) لدى البرازيل، اذ تبلورت الفكرة لدى الحكومات وقادة الدول على ان حماية الكرة الارضية وديمومة مواردها والحفاظ عليها باتت من المسؤوليات الجماعية، وتقتضي من الجميع السير نحو الاهتمام بها وحمايتها.

وقد حظيت الوكالات الدولية العالمية لاسيما المالية منها دورا في هذا المجال من اجل تضافر جهودها مع غيرها في سبيل تقديم الدعم لحماية البشرية وجعلها من اولويات عملها المستقبلي ،لانه كما نعلم بأن حق

التنمية المستدامة هي من حقوق الانسان وضرورة الاهتمام بهذا الحق من اولويات المجتمع الدولي المعاصر والذي يتحقق من مجالين أساسيين وهما الحق في التنمية الحقيقية للموارد والحق في حماية البيئة الدولية وهي من الامور الاساسية للاجيال القادمة لأن الفرد هو المركز الموضوعي لعملية التنمية وتحقيقها.

مشكلة الدراسة

تكمن المشكلة الرئيسية للدراسة في ان مسألة التنمية المستدامة أمر معقد وصعب المنال ، بسبب الاطماع الدولية والسباق الدولي الى توفير الموارد الطبيعية واستغلالهم لها بصورة عشوائية وتعريض البيئة والمناخ الى شتى المخاطر والتلوث جراء التجارب والانبعاثات الجوية الخطرة والذي بدورها تمثل مشكلة حقيقية تجاه تحقيق التنمية ومستلزماتها للمستقبل .

أهمية الدراسة

تتجلى اهمية الدراسة هذه في مجال القانون الدولي العام، من خلال بيان الجهود والمساعي التي تبذلها الوكالات الدولية في سبيل توفير متطلبات التنمية المستدامة والوصول الى توفيرها والاهتمام بها ومحاولة ديمومة الموارد الحياتية لاسيما الطبيعية منها للاجيال القادمة لانها حق من حقوقهم البشرية والاساسية التي يجب المحافظة عليها لهم.

منهجية الدراسة

فقد استعملنا طريقة المنهج التحليلي الوصفي من اجل الالمام والاحاطة قدر الامكان بمفاهيم الدراسة وبيان الجهود الرامية لتحقيقها .

خطة الدراسة

في ضوء ماتقدم وبغية تسليط الضوء عن موضوع بحثنا هذا، قسمنا الدراسة الى مقدمة ومبحثين رئيسين، اذا ارتأينا مسبقا لالقاء نظرة عامة لبيان معنى التنمية المستدامة والتطورات الدولية التي نادت بضرورة العمل من اجلها في سبيل حماية البيئة و حقوق الاجيال القادمة ضمن المبحث الاول ،أما المبحث الثاني فقد خصصناه لدور الوكالات الدولية المالية المتخصصة في مجال التنمية المستدامة والجهود الرامية من قبلهم في تنظيم وترتيب هذا الحق من اجل الاهتمام بالموارد وديمومتها من اجل الاجيال القادمة وضرورة توفير متطلبات الحياة المستقبلية لهم،

واخيرا نقدم فكرة بسيطة عن ابرز الاستنتاجات والتوصيات التي توصلنا اليها من خلال دراستنا هذه .

المبحث الاول / مفهوم التنمية المستدامة وابعادها

ان حداثة مسألة التنمية المستدامة واهميتها على الصعيدين الدولي والداخلي ونتيجة للتطورات السريعة في واقع العالم الحديث دفعت الفقهاء والجهات الدولية من اعطاء اهمية كبيرة لها والعمل على نشر ثقافة الاهتمام والعمل من اجله كونه مسألة بيئية وانسانية للمجتمع الدولي ككل ، ونظرا للاهتمام الكبير من لدن المنظمات الدولية بمسألة التنمية المستدامة من خلال الاعلانات والندوات والمؤتمرات المتعاقبة بها اصبحت

محط انظار الجميع للعمل على توفيره والاهتمام به ،اذ ان مسألة مفهومه وبيان المعاني التي تعطي للكلمة صداها الدولي بحثها الفقهاء والوكالات ،وحاولوا بيانه بابسط التعابير وبمختصر المفاهيم لكي يصل مفهومها للكل، وبغية الالمام بهذا الجانب وبيان الجهود التي بذلت بخصوصها نحاول من خلال المبحث هذا التطرق اليه ،اذ نتكلم في الاول عن مفهوم ومعنى التنمية المستدامة ،وفي الثاني نحاول بيان أبعاد التنمية المستدامة ومدى مايصل اليه هذا الحق ويحميه للافراد سواء للحاضر وللاجيال القادمة.

المطلب الاول

التعريف بالتنمية المستدامة وتطورها

نتيجة لظهور الفكرة الدولية عن مسألة التنمية وحداثتها حاولت المنظمات والوكالات بجهود بيانه وتفصيله ، فضلا عن الجهود الفردية للفقهاء والكتاب والمهتمين بقضايا البيئة وحمايتها .

اذ ان معنى التنمية هي عملية متحركة ومتغيرة لا يتحقق الاستمرار في تصحيح وجوده على الواقع الحالي خلال مدة محددة، بل يقتضي الاستمرار في حمايته وتوفيره خلال المرحلة الحياتية المقبلة للاجيال الاتية مستقبلا،اذ يتطلب الزام من الكل للوفاء به وبحاجاته وتنمية وجود انواعه والافادة منه ،اذ ان من متطلبات العدالة ان يتم التصرف به بالقدر المعلوم والترشيد في استهلاكه حماية لحقوق الاجيال القادمة .[١]

فمفهوم التنمية المستدامة هي حالة وجود وتطور سريع ومستمر اذ تهدف من خلاله توفير العيش الاقتصادي المنعم للجيل الراهن والقادم مستقبلا ، والحفاظ على نوعية البيئة وحمايتها وتمكين نظام دعم الحياة وحفظه.[٢]

اذا تم تعريفه من قبل لجنة بريندتلاند التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٨٧ بانها "تعني تلبية حاجات الحاضر ،دون المساس بقدرات الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها الخاصة" [٣]

فعمل اللجنة هذه كانت الخطوات الاولى للسير نحو نشر فكرة التنمية المستدامة وتطورها في المجتمع الدولي اذ بين التعريف السالف الذكر من ان التنمية المستدامة تعمل بخطين متوازين لحماية الموارد الطبيعية خط للجيل الحالي والتنعم بخيراته ،والخط الثاني تنمية هذه الموارد وديمومتها وجعلها متوفرة للجيل القادم الذي هو جزء من حقوقه للتنعم بها اثناء وجوده على هذا الكوكب.

وتختلف وجهات نظر الدول في تعاريفهم حول التنمية المستدامة وخصوصا لدى المختلفة اقتصادياتهم ،فالدول المتقدمة تنظر الى التنمية المستدامة على انها إجراء تخفيضات حقيقية في استهلاكها من الطاقة والموارد الطبيعية وتقليل تجاربها النووية والأدخنة المتصاعدة جراء عمل مصانعها المتطورة ،في حين تذهب وجهات نظر الدول النامية الى ان التنمية المستدامة لديهم تعني توظيف الموارد من اجل رفع مستوى رفاهية المعيشة لدى السكان .[٤]

ومهما يكن من أمر حول بيان معنى التنمية المستدامة ضمن وجهات الدول ورؤاهم فهي تبقى اساس حماية البيئة الدولية وتنظيم عملية استغلال الموارد بالشكل الامثل والاجدر نفعا، من ناحية عدم حرمان الجيل الحالي ولا القادم من الموارد الطبيعية وديمومتها في سبيل الرفاهية العامة ،فكلتا الوجهات واقعية لأن الدول الكبرى

تسعى للتقليل من الاستغلال لأنها قد وصلت الى مرحلة الاكتفاء وسبل العيش المفعم بالراحة ، والدول النامية تحاول توفير هذا العيش الراقي لافراد شعوبهم وجعلهم في صفوف البقية .

وقد بينت بالتنمية المستدامة "بانها التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية الحاجات" ، فالتعريف اعلاه أكد على مبدأين أساسين للتنمية المستدامة ،هي الحاجات الأنسانية خاصة الحاجات الأساسية للطبقة الفقيرة للمجتمع، والأخر القيود التي تضعها التقنيات والتنظيم الأجتماعي على القدرة البيئية من أجل الاستجابة لهذه الحاجات وخلال المرحلة الراهنة والمستقبلية .[٥]

اذ نصت المادة (٢/ الفقرة ١٦على ان:- "التنمية المستدامة هي التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التأثير على احتياجات الاجيال القادمة بالمحافظة على الانظمة البيئية وبالاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية."[٦]

اذ ان النص على التنمية المستدامة من خلال القوانين الداخلية للدول، ابرزت الاهمية الخاصة بمسألة التنمية المستدامة وضرورة العمل بمقتضاها نتيجة التطورات الدولية والمناشدات العالمية حولها ،محاولة اضفاء الصفة التشريعية عليها والعمل على توفيرها والاعتماد عليها.

وقد لعبت المؤسسات الدولية وخصوصا المعنية بالبيئة وحمايتها والتي هي في ازدياد واتساع كبير في المجتمع الدولي، دوراً حيوياً في مجال التنمية المستدامة والسعي لتحقيقها ، اذ باتت تفرض نفسها كعنصر أساسي وعامل حقيقي في مجال حماية البيئة كمنظمة الأمم المتحدة[٧] ، الوكالة الأوربية للبيئة، اللجنة الدولية للتغيرات المناخية وغيرهم.[٨]

فالنتيجة الاساسية التي تعمل من اجلها التنمية المستدامة الوصول الى الامور الهادفة على:-

١- من حق الشعوب استغلال مواردهم البيئية في سبيل الوصول الى التنمية والتطور، وذلك من خلال الحفاظ على حقوق اجيال المستقبل في تأمين مواردهم وثرواتهم.
٢- من واجب الشعوب حماية البيئة والحفاظ عليها من النفاد والهلاك غير الرشيد واللامعقول للثروات .
٣- جعل التنمية المستدامة كعملية اجمالية بين مفهومي البيئة والاقتصاد ،من خلال مساعي الافراد للأخذ بمفهوم التنمية المستدامة وتحقيقها.
٤- جعل التوازن البيئي القاعدة الاساسية للعمل اثناء القيام بالنشاطات الانسانية على مختلف الاصعدة، وذلك في سبيل عدم انتهاك الانظمة البيئية والاضرار بها.[٩]

ومن خلال ماسبق بيانه من تعاريف حول التنمية المستدامة نستطيع أن نعرفها وفق الاتي:-

انها مجموعة من الخطوات الضرورية واللازمة التي تقتضيها الحياة البشرية والهادفة الى الترشيد للموارد الطبيعية واستخدامها وفق الطريقة المثلى والمعقولة للوصول الى الاكتفاء الاقتصادي والاجتماعي للجيل الحالي وحماية البيئة من خلالها وعدم الاضرار بحقوق الاجيال المستقبلية للاستفادة من هذه الموارد الطبيعية.

المطلب الثاني

أبعاد التنمية المستدامة

من خلال ما بيناه من تعريف للتنمية المستدامة والجهود التي بذلت في توفيره وتحقيقه وعليها نحاول هنا ان نبين الابعاد الأساسية التي تسعى التنمية المستدامة للوصول الى مبتغاه من أجل حماية البيئة وترشيد الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها.

وقد أول المجتمع الدولي اهتماما كبيرا بالتنمية المستدامة أثناء عقد مؤتمر الدول والمسمى بـ(قمة الارض) في البرازيل عام ١٩٩٢م، اذ بينتها ضمن المخرجات الأساسية لها وقد وضحتها بصورة تلبية للحاجات الاساسية للجيل الحالي دون استنزاف واهدار لحقوق الاجيال المستقبلية القادمة في الحياة، وضمن مستوى يوازي حقوقهم مع الحقوق الذي نعيشه كأفراد في المجتمع الدولي الحالي،وقد بين التجمع الدولي هذا من خلال أبعاد التنمية يمثل الجوانب الاساسية :-

- النمو الاقتصادي للدول كافة.
- تنمية أجتماعية حقيقية.
- محافظة للبيئة ومصادر ثرواتها الطبيعية . (١٠)

وبغية الاحاطة بالابعاد الاساسية للتنمية المستدامة والتي يراد من خلالها التوصل لتحقيها عالمياً (البيئي – الاقتصادي – الاجتماعي) وسوف نبحثها تباعا وفق ثلاث نقاط موجزة.

أولا:- البعد الأجتماعي للتنمية المستدامة:-

ويقصد به تحديد حجم السكان من الزيادة ،لأن كثرة الاعداد السكانية وزيادتها هي مجال من مجالات الخطر الحقيقي على العالم، وهي مبنية على فكرة العدالة الأجتماعية ،أولا بين الناس في جيل واحد ومن ثم بين الاجيال المتعاقبة. (١١)

وهو يرمي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية للناس على أكبر قدر ممكنٍ ، مع حماية للموارد الطبيعية الموجودة و محاولة استغلالها والانتفاع بها بأقل قدر من الأستنزاف والاضرار للبيئة.(١٢)

وتعتبر البعد الاجتماعي حق من الحقوق الطبيعية للأنسان ،الذي يقضي له العيش في بيئة نظيفة و سليمة ،يستطيع من خلاله ممارسة جميع نشاطاته مع الاخذ بنظر الاعتبار حق الفرد هذا في جزء من النصيب العادل من ثروات بلده الطبيعية بالاضافة الى الخدمات والامكانات الاجتماعية البيئية كافة،فالفرد عندما يعيش وفق هذا البعد ومن خلاله يستطيع جعل اولويات احتياجاته واستثماره بالشكل الحقيقي تجاه متطلبات الحياة من (المسكن والطعام والملابس ....الخ)، اضافة الى العمل على توفير احتياجاته الحياتية الأخرى والذي من خلاله يستطيع رفع المستوى المعيشي لنفسه من خلال ترتيب(سبل ترفيه و وتوفير المبالغ و تنظيم عمل له) دون التعرض أو الانتهاك لحقوق الاجيال المستقبلية والذين يأتون من بعده.(١٣)

فالبعد الاجتماعي له دور فكري وأساسي من خلال تنظيم أمور الافراد داخل المجتمع وجعل التوازن السكاني معيار للاهتمام بالمجالات البيئية والترفيهية وجعل الرفاهية السكانية بصورة التوفير الأمثل لحقوق الافراد كحماية لهم دون التعدي على حقوق أقرانهم مستقبلا.

ثانيا:- البعد الأقتصادي للتنمية المستدامة :-

ويستهدف هذا البعد الوصول الى مرحلة الرفاهية الاجتماعية الكبرى للافراد داخل الدول مع ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية المتوافرة ،واستغلالها بالصورة الاقل استنزافاً واضراراً بالبيئة المحيطة .(١٤)

فالمقصود من هذا البعد العمل على زيادة الرفاهية الحياتية للمجتمع وانهاء حالات الفقر منها، والوصول الى تحقيق النمو الاقتصادي وتوزيع الثروات بصورة عادلة للثروات والموارد على حد سواء ،وهذا العمل يقتضي بالضرورة رفع جانبي الكفاءات والادراك لدى افراد المجتمع، وكذلك المؤسسات المعنية التي تلقى على عاتقها مهمة تنفيذ الاهداف والبرامج التنموية ،بالاضافة الى مسألة اعادة النظر نحو اصلاح النظام الاقتصادي بشكل عام لدى المجتمعات المراد اصلاحها من أجل رفع المستوى المعيشي لديهم وزيادة دخل الافراد من حصيلة الدخل القومي للبلاد،وتكمن أهمية هذا البعد من خلال انهاء دور التبعية الاقتصادية للدول النامية على الدول الغنية بالاقتصاد.(١٥)

فهذا البعد يتمثل تجاه الانعكاسات الحالية والمستقبلية للأقتصاديات البيئية ،اذ يشتمل هذا البعد أساساً لزيادة الرفاهية الفرد والمجتمع الى ابعد درجة ممكنة ومحاولة انهاء الفقر المستشري بينهم،بالاضافة الى الاستغلال الرشيد والأمثل للموارد الطبيعية للحياة، اذ يتمثل أسس هذا المجال في :-

- النمو الاقتصادي وفق الابعاد الاقتصادية الحديثة.
- تطبيق مبدأ العدالة الاقتصادية .
- العمل على اشباع الحاجات الأساسية .(١٦)

اذن يقتضي هذا البعد العمل على توفير الرفاهية للمجتمع والقضاء على الفقر المعيشي ،من خلال توفير مصادر الاقتصاد التنموي لزيادة حجم الدخل للافراد بالاضافة الى ضرورة العمل على حماية الموارد الطبيعية من خلال الاستغلال العقلاني والسليم لهذه الموارد وعدم الحاق الاضرار بها أو انهاءها.

ثالثا:- البعد البيئي للتنمية المستدامة:-

وأخر مهمة للابعاد الاساسية للتنمية المستدامة تتمثل في ادارة المسؤولية تجاه الموارد الطبيعية والبشرية على حد سواء ،اذ تعمل بصورة متوازية في المحافظة على حاجات الجيل الحالي مع حاجات الجيل القادم ،اذ يمثل هذا التوازن تحدياً تجاه الافراد والمجتمع من خلال بذل الجهود الاستثنائية من أجل زيادة الوعي والادراك لدى الافراد من مخاطر هذه المشكلة التي يعاني منها الدول كافة . (١٧)

فالبعد البيئي للتنمية المستدامة تعني من خلالها الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة على حد سواء ،اذ ان الموارد الطبيعية تلقى الاهمية بالمحافظة عليها من خلال كونها من الموارد المتجددة أم غير المتجددة .(١٨)

فهذا المجال يشمل الاهتمام بالمحافظة بالشكل اللازم والضروري على الحدود البيئية ،اذ انه ومن خلالها يتم وضع حدود محددة بيئياً لايقدر على انتهاكها مسبقاً في سبيل الاهتمام والحماية على الموارد الطبيعية من التلوث ومسبباتها ومنع اهدارها أو الانتقاص من هذه الموارد.[١٩]

كما ان القانون الداخلي أولت اهتماماً كبيرا بالمسألة قيد الذكر ،اذ اخصها بالاهتمام والرعاية اللازمة وضرورة حماية البيئة وعدم الاضرار بها ،وربطها بالصحة العامة للافراد والاهتمام بالموارد الطبيعية مع مراعاة التنسيق بين الجهات الداخلية فضلاً عن المساعي الدولية الرامية للتنمية المستدامة ،بل أكد على مجال التعويض عن الاضرار البيئية وحماية التراث البيئي وعالجة وازالة الاضرار التي تلحق بها .[٢٠]

وبذلك نتوصل الى حقيقة الشعور بالمسؤلية عن حماية البيئة والاهتمام بها ،اذ هي أحد واهم الابعاد الرئيسية للتنمية المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية بالطريقة المثلى والمعقولة، بحيث يؤمن احتياجات الجيل الحالي،ويعمل على الترشيد والحماية لها للأجيال القادمة لأنها حق انساني وأمانة يجب العمل بمقتضاه و الاعتمام بالمحافظة على ديمومتها واجب ديني واخلاقي وانساني.

المبحث الثاني

دور الوكالات المالية الدولي في مجال التنمية المستدامة

بعد ان بينا التنمية المستدامة وأبعادها التي يراد تحقيقها،نتطرق في هذا المبحث عن دور الوكالات المالية الدولية في مجال التنمية المستدامة وتحقيقها، اذ ان المساعي الدولية كافة القت بضلالها على هذا المجال بغية اضفاء الحماية الجدية على الكوكب وحماية حقوق الاجيال القادمة من بطش واسراف وسوء استخدام وادارة من لدن الجيل الحالي بغض النظر عن حقوقهم في العيش والاستمتاع بهذه الموارد ،اذ ان جهود المنظمات العالمية كالامم المتحدة ،والاقليمية كجامعة الدول العربية والاتحاد الاوربي وغيرها، بدأو بادراك هذه المخاطر على تلكم الامور ،مما اضف عيهم بذل الجهود والسعي نحو عالم منعم وصديق للبيئة ،وفي هذا المنطلق كانت للوكالات الدولية المتخصصة دوراً بارزاً لايقل قيمتها عن غيرهم من المنظمات الدولية في جعل التنمية المستدامة والاهتمام بها احد ركائز العمل الدولي لمناقشاتهم وجداول اعمالهم اثناء عقد المؤتمرات واللقاءات الدولية ،بل واصبحت من واجبهم تقديم العون والمساعدة الى الدول والاطراف المعنية بهكذا قضايا ،ومن اجل الاحاطة عن كثب لهذا الدور الحيوي لبعض الوكالات،ارتأينا التطرق الى دور الوكالتين الماليتين الدوليتين بهذا الخصوص وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي [٢١]،اذ خصصنا لكل واحد منهما مطلب خاص نبين فيها أليات عملهم ومجالات توجههم تجاه تلكم المسألة .

المطلب الأول

دور البنك الدولي في مجال التنمية المستدامة

أنشأ البنك الدولي في شهر تموز من عام١٩٤٤ م اثناء عقد المؤتمر الخاص بالأمم المتحدة للتباحث حول الشؤون النقدية والمالية في مدينة(بريتون وودز) لولاية نيوهامبشاير الأميريكية، وقبل سنة واحدة من

انتهاء الحرب العالمية الثانية الدموي ، وقد حضره مندوبي (٤٤) دولة ، وكان الهدف من انعقاد المؤتمر ،وضع إطار للتعاون الاقتصادي الدولي بالاضافة الى وضع أليات لإعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب، وكان ابرز الحاضرين في المؤتمر جون مينارد كينز (مستشار وزارة الخزانة للمملكة البريطانية المتحدة) وهاري ديكستر وايت (مساعد وزير الخزانة للولايات المتحدة الاميريكية) وهما يمثلان القيادة الفكرية لعقد هذا المؤتمر.

وقد اسفرت بنود اتفاقية إنشاء البنك الدولي والتي نظمها بالأساس جون مينارد كينز ،في سبيل إعادة بناء اقتصادات الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية ، والعمل على رفع المستوى التنموي الاقتصادي للدول النامية أو مايسمى بدول العالم الثالث.

ويبلغ عدد الدول الأعضاء والمكونين لمجموعة البنك الدولي من (١٨٩) عضواً، وتتألف مجموعة البنك الدولي، وهي أحد أكبر مصادر التمويل الدولية والمؤسسة للبلدان النامية في العالم، من خمس مؤسسات دولية اقتصادية ، يجمعهم جميعا واجب والتزام مشترك في الحد من الفقر، والعمل على زيادة الرفاه المشترك، وتشجيع وترسيخ مبدأ التنمية المستدامة للدول.[٢٢]

ونستطيع ان نقسم مراحل عمل البنك الدولي بعد تأسيسه الى أربعة مراحل، اذ كل مرحلة تمثلت بنوع من الاهتمام من لدن البنك الدولي وذلك وفق رؤى وأهداف تنموية واقتصادية تعكس حاجة الساحة الدولية في تلك الحقبة الزمنية من حياتها .

المرحلة الاولى:- منذ انشاء البنك الدولي من عام (١٩٤٦- ١٩٦٧) تبنى البنك دعم المشروعات المتعلقة بالبنية التحتية والهندسية (المتمثلة بنواحي الخدمات كالماء والكهرباء والنقل والمواصلات،النفط .... وغيرها)، وتم تقديم القروض والمعونات المادية من أجل اعادة اعمار الدول التي لحقتها الاضرار جراء الحرب العالمية الثانية، اذ قدمت القروض المالية تقدر بملايين الدولارات للدول مثل (فرنسا- تشيلي – البرازيل- مصر – ايران).[٢٣]

المرحلة الثانية:- من(١٩٦٨-١٩٨١) -:تمثلت هذه المرحلة بمواجهة الفقر العالمي، اذ بلغت نسبة الفقر حسب الاحصاءات الدولية حوالي ٤٠% بحلول محلة السبعينيات من القرن الماضي ، اذ صرح رئيس البنك الدولي انذاك (روبرت ماكنمارا)مصطلح "الفقر المدقع" في خطابه الذي ألقاه في الاجتماعات السنوية للبنك الدولي عام ١٩٧٣، وهو أول من صرح عن الهدفين الأساسيين للبنك الدولي خلال المرحلة تلك وهما:- تسريع عجلة النمو الاقتصادي ومحاولة الحد من الفقر، وعلى ضوءها تضاعف الإقراض للدول الأعضاء بمقدار بلغت اكثر من اثني عشر ضعفا ، واتسع مجال الدعم والاقراض اذ شملت قطاعات جديدة (كالبيئة، والتنمية الريفية وعم الزراعة، و مجالات المياه والصرف الصحي، و مجال التعليم) ،وتمثلت المرحلة هذه بتقديم أول قرض دولي لحماية وتحسين البيئة الى دولة البرازيل.[٢٤]

المرحلة الثالثة:- منذ (١٩٨٢-١٩٩٤):- كانت هذه مرحلة تتمثل بدعم الدول للسير نحو طريق التحول إلى الاهتمام باقتصاد السوق واصلاح النظام الاقتصادي لهم،اذ شهد سنوات الثمانينيات والتسعينيات من القرن

الماضي تحديات أخرى على ارض الساحة الدولية ،اذ تمثلت في مشاكل الطاقة والنفط ، وأزمات ديون الدول ، وبروز مسألة الاهتمام بالجوانب البيئية وحمايتها ، وقد استجاب البنك الدولي لهذه التحديات وقام بدعم الانشطة الدولية بهذا الخصوص ، اضافة الى ذلك بدء بالبحث عن اكتشاف المهارات والإجراءات الوقائية الجديدة ، فضلاً عن الأصلاح الاقتصادي ومجالات التنمية ، وجاءت قروض الاصلاح الاقتصادي تتمثل بشروط تتعلق بالسياسات العامة للتوجيه المالي للدول ، تنظيم الامور المالية العامة، و السير نحو الإصلاحات الضريبية ، و محاولات تحرير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومنذ بدء تسعينيات القرن العشرين، قدم البنك الدولي المساعدات والدعم المالي الى الدول المكونة للاتحاد السوفيتي السابق، في سبيل إعادة ترتيب اقتصادياتها وتقديم الدعم اللازم لهم بعد تفكك دول الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية واستقلالهم ، وأصبح الكثير من هذه الدول جديدة العضوية في البنك الدولي.[٢٥]

المرحلة الرابعة:- من(١٩٩٥- ٢٠٢٤):- تمثلت المرحلة هذه بتغيرات جذرية وتحولات كبيرة لعمل البنك الدولي ، اذ عمل البنك على مسألة منع الصراعات الدولية ، و العمل على البدء بإعادة الإعمار للدول ، و القيام بمساعدة الدول على إعادة ترتيب انظمة اقتصادياتها ،بعد أن حدثت تغيرات سياسية دولية كثيرة ،كما ظهرت خلال الحقبة تلك المخاوف الدولية بخصوص دور التاثيرات على الفساد الحكومي للكثير من البلدان والخاصة بعمليات الاقراض الدولي، وعلى أثرها وجه البنك الدولي أنظاره إلى تبني إستراتيجية دولية بغية مكافحة الفساد والقضاء عليه في زمن (رئيس البنك- جيمس وولفنسون)،اذ ألقى خطابا هاما عن مسألة سرطان الفساد في البلدان في الاجتماع السنوية من عام ١٩٩٦، وبناء على اشرافه وتوجيهاته تم التركيزحول مسائلة والزام الدول بالعمل وفق الخطط الإنمائية المحددة ضمن إطار التنمية الدولية الشاملة.

و خلال العقد الثاني من القرن الحالي تأسست فكرة توجيه عمل البنك الدولي إلى مؤسسة معرفية ، ومنذ عام ٢٠١٠ ومن خلال جدول أعمال البنك توجهت انظار العمل إلى اتباع نهج أكثر شفافية تجاه أمور التنمية الدولي ، و بظهور فكرة التعاون الدولي وفق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة التي أوجدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٠، وما تمخض من بعدها من الأهداف الرئيسية حول التنمية المستدامة في عام ٢٠١٥، أهتم البنك الدولي من خلالها التركيز على مسائل التنمية المجتمعية وتنسيق المساعدات المتبادلة ، والعمل على حماية الفئات الاكثر احتياجا، ومحاولة تقليل أثار التغير المناخي المصاحب للعالم أجمع .[٢٦]

اذ تمثلت هذه المرحلة بالاهتمام بمسألة التنمية المستدامة التي ظهرت كأساس للتعامل الدولي ،وكذلك التكاتف الدولي بغية توطيد العلاقات والعمل وفق أهداف التنمية المستدامة بناء على الشراكات العالمية بين الدول فيما بينهم وبين المنظمات العالمية بغية حماية الكوكب ومحاولة تأمين موارد الاجيال القادمة .

ونستطيع تعريف البنك الدولي :- بانها وكالة دولية مالية تابعة للامم المتحدة، تتمثل مهام عملها بالتنمية من خلال تشجيع الاستثمارات الدولية ومواجهة المشاكل الاقتصادية للدول كالعجز، وانشاء المشاريع الضخمة وتقديم المساعدات الاستشارية والفنية للدول.

وبغية الاطلاع على بعض الامثلة حول مجالات عمل البنك في نواحي التنمية المستدامة وتحقيقها دوليا ،قدم البنك تسهيلات عديدة وفي مختلف القطاعات للدول من اجل ديمومة وازدها الكوكب والعمل وفق خطة ومنهاج الجمعية العامة للامم المتحدة بخصوص التنمية المستدامة نذكر منها:- (٢٧)

١- دعم العمل المناخي وأنشطة حماية الطبيعة والأهداف الإنمائية وحماية الحياة البرية، قام البنك الدولي في شهر (أذار/ ٢٠٢٣) بتمويل مشروع خفض الانبعاثات الغازية وتنقية المياه في فييتنام،وهذا المشروع سوف يوفر المياه النظيفة لمليوني طفل في فييتنام وخفض انبعاثات الغازات الضارة بما يقارب حوالي ٦ ملايين طن من ثاني أوكسيد الكاربون على مدى ١٠ سنوات.

٢- العمل على تنمية أسواق رأس المال بصورة مستدامة ، اذ قام البنك الدولي العمل مع كولومبيا من أجل إصدار أول سند أخضر سيادي لها، كما قدم البنك الدولي المساعدة الفنية لإعداد تقارير اصدار السندات المالية لدول(مصر وإندونيسيا ، والهند أيضا)، تم دعمها فنيا لاصدار السندات المالية الخضراء السيادية، اذ توجه هذه السندات المالية في تمويل مشاريع إنتاج الطاقة المتجددة والحديثة وتحويل شبكات النقل في البلاد الى مجال الطاقة الكهربائية، كما وقد مول البنك التحليلات المالية لكل من ملاوي وجنوب أفريقيا وبلدان منطقة الساحل.

٣- دعم الدول بالمعلومات اللازمة عن الحلول المالية، واذ قام البنك الدولي بدعم معاملات لتثبيت أسعار الفائدة بقيمة تتجاوز(١.٣ مليار دولار) مع الدول التي ابرمت على استخدام فرص إدارة المخاطر المتعلقة بأسعار الفائدة كلما اريد الحصول على قروض جديدة، وشملت ذلك دعم البنك مع كل من أرمينيا وجورجيا من أجل تثبيت أسعار الفائدة بصورة تلقائية عند طلب قروض مالية من البنك الدولي للإنشاء والتعميرمن أجل تمويل ودعم المشاريع المتعلقة بالاصلاحات البيئية واستعادة النمو الاقتصادي واستخدامات الطاقة المتجددة، كما تم تقديم المساعدة من أجل بناء القدرات وتدريب المسؤولين الحكوميين في كل من (بوتان وبوتسوانا والبرازيل وكينيا وملديف وموزامبيق وناميبيا ومقدونيا الشمالية وباكستان وبيرو وجنوب أفريقيا) على كيفية إدارة وحل المخاطر المالية ومواجهتها ،وكما قام بدعم وتمويل المشاريع المناخية والاستثمارات المتعلقة بالطاقة المتجددة في جنوب أفريقيا وبناء القدرات على تحمل تغير المناخ في دولة الكونغو، وفي تنزانيا قام البنك بخطة قرض وفق سياسات التنمية بقيمة ٥٠٠(مليون دولار) وهو الأكبر من نوعه.

٤- دعم إدارة مخاطر الكوارث من خلال أسواق رأس المال العالمية ،يساعد البنك الدولي الدول على زيادة قدراتها المالية العامة من أجل مواجهة الكوارث من خلال تحسين فرص وصولها إلى أسواق إعادة التأمين ورأس المال، اذ دعمت البنك عملية مشتركة لسندات مالية ومبادلات التأمين المالي ضد الكوارث والتي وفرت لدولة شيلي تغطية تأمينية بقيمة بلغت حوالي(٦٣٠ مليون دولار – ٣٥٠مليون دولار) من سندات التأمين المالي ضد الكوارث و حوالي(٢٨٠مليون دولار) من التبادلات المتعلقة بالكوارث ضد مخاطر الزلازل لمدة ثلاث سنوات، وكان هذا الدعم يمثل الإصدار(١٩) للبنك الدولي

من سندات التأمين المالي ضد الكوارث، وهذه بدورها تمثل المرحلة الثانية الداعمة لتحويل مخاطر الكوارث بالنسبة لدولة شيلي، وهي أول سند للتأمين المالي ضد الكوارث يتم قيده في بورصة (هونغ كونغ) المالية و الخاصة بالصين، وبحلول (حزيران/ ٢٠٢٣) ساعد البنك الدول على تحويل مبالغ مالية بلغت حوالي(٥.٨ مليارات دولار) ضد مخاطر الكوارث إلى الأسواق الدولية ، وكان(١.٣ مليار دولار) منه على شكل سندات ومبادلات للتأمين المالي ضد الكوارث صادرة عن البنك الدولي لاتزال قيد العمل والتي قدمت كدعم من أجل معالجة مخاطر الزلازل والأعاصير في كل شيلي وجامايكا والمكسيك.

المطلب الثاني

دور صندوق النقد الدولي في مجال التنمية المستدامة

ظهرت فكرة انشاء وتأسيس صندوق النقد الدولي تزامناً مع البنك الدولي في تموز عام ١٩٤٤ ،أثناء انعقاد المؤتمر الدولي في الولايات المتحدة الأميريكية (في بريتون وودز في ولاية نيوهاميشير) فتم تحديد اطار للتعاون الاقتصادي، يهدف من خلاله إلى وضع أسس لاقتصاد عالمي أكثر ثباتا ونموا، اذ لا يزال هذا الهدف عامل أساسي بالنسبة للمؤسستين الماليتين الدوليتين ، وقد بات عملهما يشهد تطورا مستمرا في سبيل مواجهة المستجدات والتحديات في القطاع الاقتصادي الدولي برمته . [٢٨]

وفي كانون الاول من عام ١٩٤٥،وضع صندوق النقد الدولي ملامح وجوده اثناء توقيع (٢٩)دولة على الاتفاقية التأسيسية لها،اذ ان الاهداف القانونية التي تعمل وفقها الصندوق هي نفسها الاهداف الجدية والتنموية التي أنشأ من أجلها الصندوق وصيغ عام ١٩٤٤،وطيلة الفترة تلك أصبح المجتمع الدولي يشهد الكثير من التحولات الكبيرة للنواحي الاقتصادية حتى وان لم تكن بصورة متساوية بين الدول، فالتحسن الاقتصادي الذي سير بها السياسة الاقتصادية للدول كانت من خلال نمو التجارة الدولية والمساعدة في تقليل التقلبات الاقتصادية بين النمو والكساد ،فنظام العولمة يتطلب التنسيق بين الدول واجراء التعاون الدولي في سبيل زيادة المسؤوليات الملقى على عاتق المؤسسات والهيئات الدولية الراعية لتنظيم هكذا تعاون ومن ضمنها صندوق النقد الدولي. [٢٩]

ومن مهام صندوق النقد الدولي هو الوصول لتحقيق مسألتي النمو والرخاء على أساس مستدام لجميع أعضاءه والبالغ عددها (١٩٠) دولة، وهو يقوم بهذا العمل عن طريق دعم السياسات الاقتصادية للدول والتي تعزز من خلالها الاستقرار المالي لهم،والتعاون في الأمورالمالية والنقدية التي تمثل ضرورة للإنتاجية وايجاد العمل وخلق الرفاهية الأقتصادية وتدار الصندوق من لدن الدول الأعضاء وهو مسؤول أمامها، والصندوق لها ثلاث مهمات أساسية تعمل من خلالها في ادارة الامور المالية :

١–اذ تعمل في تعزيز التعاون النقدي المالي الدولي.

٢– وتشجيع التوسع التجاري والنمو الاقتصادي

٣– ومنع استخدام السياسات التي من شأنها الإضرار بالرفاه الاقتصادي .

وفي سبيل تحقيق هذه المهمات الثلاثة ،يكون من الضروري أن يعمل الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي على أساس تعاوني فيما بينهم من جهة، ومع الهيئات الدولية الأخرى لتحسين المستوى الاقتصادي لحياة المواطنين من جهة أخرى .[٣٠]

اذ تتمثل صندوق النقد الدولي بكونه وكالة مالية دولية ممثلة لحكومات الدول العالمية ،والذي انشئ عن طريق معاهدة دولية بغية الاشراف الى الية عمل النظام النقدي الدولي الجديد وخصوصا بعد انتهاء ملامح الحرب العالمية الثانية،فهو مؤسسة عالمية متخصصة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة ،وهو من خلال مجالها تعمل في سبيل التأكيد على سلامة الاقتصاد الدولي ،وكلمة الصندوق الذي أطلق عليها كأساس لمكان تستفاد منها الدول الأعضاء ومن موارده المالية بغية الاصلاح والتمكن من مواجهة المعضلات المالية التي تواجهها الدول في سياساتها النقدية وميزان مدفوعاتها الاقتصادية.[٣١]

وبعد اعلان الخطة العالمية للتنمية المستدامة من لدن الجمعية العامة للامم المتحدة ،سارت وبشكل سريع صندوق النقد الدولي لتطبيقها وجعلها جزء من الأهداف الرئيسية لمشوار عملها وذلك تماشيا مع الظروف الدولية الراهنة اضافة الى ذلك دورالصندوق في الرفاه الاقتصادي والتنمية المالي لجميع الدول الاعضاء وللمجتمع الدولي ككل. [٣٢]

ونستطيع ان نوجز رؤيا الصندوق ومجالات اهتماماته وواقع عمله الى:- [٣٣]

- وكالة دولية عالمية متخصصة ،مهمتها ادارة الشؤون النقدية العالمية للدول من خلال التنظيم الدولي الحديث،والذي يكمن أساسه في الاعتراف بالأنظمة القانونية المتحكمة بالمجالات النقدية والقواعد والاجراءات المتعلقة بالمعيشة الاقتصادية الدولية.
- تمثل دور الصندوق كملتقى عالمي تشترك فيه الجهود الدولية في سبيل ترتيب النظام النقدي الدولي من خلال المشاركة مع نظيراتها من المؤسسات والهيئات المالية الدولية ،ومن ثم الاتفاق لوضع الخطوات والقواعد المنظمة المتحكمة للمجالات الاساسية والفاعلة في نواحي الحياة الاقتصادية الدولية.
- يتمثل الوكالة بكونها منظمة عالمية مالية حكومية متخصصة ،اذ تعتبر هذه الوكالة كغيرها من الوكالات المالية الدولية الاقتصادية التي تأسست وبالتزامن مع نشأة الامم المتحدة ،لأن معظم الاعضاء في المنظمة العالمية هم اعضاء في الصندوق ،ومن خلال عملها الدولي استطاع من اثبات وجوده وصمد في البقاء وأستمر جهوده في الساحة الدولية ومكنها من مواجهة التحديات الكبيرة في مسيرة عمله.

وبذلك نستطيع ان نعرفها :- بانها مؤسسة مالية عالمية ،تعمل في سبيل تقديم العون والمساعدة للدول من خلال الرقابة والمتابعة والتمويل المالي وتحسين قدرة مدفوعات الدول ومواجهة الازمات الاقتصادية ،بالاضافة الى توسيع التجارة بين الدول على اساس التنمية المستدامة للوصول الى الرفاهية الاقتصادية للدول جميعا.

ومن اجل بيان دور صندوق النقد الدولي في نواحي التنمية المستدامة وتحقيقها ، نرى بانها ومن خلال ارتباط عملها بمنظمة الامم المتحدة وتحقيق اهداف التنمية المستدامة الدولي والتي اعلنت عنهامنظمة الامم المتحدة ،وتلتها المساعي الدولية حول حماية البيئة والعمل على تقليل المخاطر والانبعاثات الغازية الضارة في مجال دعم الانشطة والمشاريع الصديقة للبيئة خطى الصندوق دوره من خلال:-

١- تعزيز الاندماج السكاني:- وهذا يشكل دوراً أساسياً للدمج الاجتماعي، اذ أن ارتفاع مستويات عدم المساواة في توزيع الدخل يرتبط ارتباطاً بالنمو الاقتصادي وعدم الاستقرار المالي، وكذلك محاولة تقليص الفجوات بين الجنسين والذي يرفع إنتاجية الاقتصاد ونموه وقوته،ويركز الصندوق على المجالات التي تتيح استخدام سياسة مالية عامة للدول من أجل القضاء على عدم المساواة من خلال الدعم على مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وضمان الاستقطاع الضريبي التصاعدي للدخل.،وكما يركز الصندوق على المساعي الدولية الرامية إلى تشجيع مشاركات المرأة في النواحي الاقتصادية،من خلال رسم طريق لسياسات الضرائب والإنفاق للدول والذي يعنى بالميزانية الراعية للتنوع الاجتماعي.(٣٤)

٢- دعم النمو والازدهار والقضاء على الفقر :- يمثل تعزيز النمو، وخصوصا لدى الدول ذي الدخول القليلة والمنخفضة ، اذ تمثل هذا الدعم شرطا أساسيا لازما لنجاح أهداف التنمية المستدامة،ويحاول جاهداً الصندوق من التركيز على خلق مجال مالي للاستثمارات الداعمة للنمو وتقليل الفقر في نواحي المهمة كالصحة والتعليم و مجالات البنية التحتية وقطاعات الانتاج الزراعي، اضافة إلى جانب السياسات الداعمة لزيادة مجالات الأنشطة الأقتصادية المتنوعة ،وكمايحاول الصندوق من اتباع الوسائل الكفيلة بمعالجة التحديات التي تلحق وتواجه مجالات العمل، بسبب الاضطرابات المتمخضة جراء التغيرات التكنولوجية والعلمية، ويمثل هذا أهمية خاصة في مجال بطالة الشباب في المجتمعات ،وكمايعمل الصندوق على إعادة تقييم للمنهج المتبع في التعامل مع الإنفاق الاجتماعي،اذيمثل هذا أداةً حيوياً للحد من الفقر وجعل النمو أكثر استدامة مع الاهداف الحالية، فمسألة الحماية الأجتماعية تشكل ركيزة أساسية من ركائز خطة الإصلاح لدولة الأرجنتين والتي يدعمها الصندوق.(٣٥)

٣- الاتحاد من اجل حماية الارض و مواجهة تغير المناخ :- فالتحديات العالمية تسير نحو طريق لاستخدام نظام الطاقة الحديثة وعديمة الانبعاثات الكاربونية على مدى ثلاثين السنة القادمة والذي أكد عليه اتفاقية باريس، اذ تعتبر من المقومات اللازمة والضرورية لهذا التحول الدولي في نواحي الطاقة هو أن أسعارها وان كانت مكلفة الا انها تعبر عن فوائدها الصحية والبيئية، وسواء من خلال التقليل من الانبعاثات الكاربونية أو تلوث الهواء الجوي،وكما يساعد الصندوق الدول في وضع حد للانبعاثات الكاربونية وإلغاء مجالات دعم الطاقة،وقد استحدث الصندوق في الاونة الاخيرة تقييمات جدية لسياسة

مواجهة تغير المناخ والذي تساعد الدول الأكثر تعرضا للخطر، كـ(سيشل و سانت لوسيا)من اجل الاستعداد لآثار ومخاطر الاضطرابات المناخية،وكما يعمل الصندوق على الاسراع في صرف التمويل الطارئ للدول التي تصيبها اضطرابات مناخية .[٣٦]

٤- دعم الحوكمة ومواجهة الفساد :-تمثل المؤسسات والهيئات القوية للدول والقائمة على أساس الحوكمة الرشيدة العمود الفقري للمجتمعات الامنة والمتكاتفة،اذ يعمل الصندوق على الاسراع مجال العمل في هذا المجال،فالفساد وضعف نواحي الحوكمة يرتبطان ارتباطا كبيرا بانخفاض كبير في مجالات النمو الاقتصادي، والاستثمار، والإيرادات الضريبية ، فقد أطلق الصندوق إطارا جديدا يهدف إلى المشاركة في جهود الدول الأعضاء بصورة أكثر منهجية ومساواة وفعالة وصريحة من خلال تكثيف الصندوق لجهوده الدولية من اجل بناء القدرات وتعزيز ودعم المؤسسات والهيئات داخل الدول،وخصوصاً الدول الضعيفة والواقعة في دائرة الصراعات، اذ ان تطبيق أهداف ومقومات التنمية المستدامة لدى تلك البلدان تمثل تحديات كبيرة ومعقدة.[٣٧]

٥- تمويل أهداف التنمية المستدامة من خلال الأهتمام بالتعاون الدولي : اذ يتطلب التنمية المستدامة و تحقيقها زيادة كبيرة في الإنفاق العام للدول، ويدعم الصندوق الأهداف تلك من خلال هذا الجانب، ويعمل الصندوق على رسم إطار واضح لتقييم حجم احتياجات الإنفاق الدولي وخصوصا لدى كل من (بنن وغواتيمالا وإندونيسيا ورواندا وفييتنام) وذلك من اجل دعم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخصوصا على النواحي الاكثر تكلفة وضخامة كمجالات (الصحة والتعليم والبنيةالتحتية الاساسية) ومن خلال التعاون مع مسؤولي الدول،والبنك الدولي، ووكالات الأمم المتحدة الاخرى المختصة والمعنية بهذا المجال ، وبالنسبة لمسألة التمويل لهذه المشاريع سيكون من الضروري دعم التوزيع الفعلي للضرائب ومطابقته للعدالة الاجتماعية، وخصوصا لأن ارتفاع مستويات الدين في الدول منخفضة الدخل يضع الكثير من العراقيل أمام التقدم في تطوير وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ، فالإيرادات المحلية وحدها لن تكفي لسد وتحمل عجزالتمويل في الكثير من الدول النامية، مما يتطلب زيادة المعونة الدولية الرسمية وايجاد التمويل الخاص.[٣٨]

فأهداف التنمية المستدامة تعكس بدورها المتطلبات والاحتياجات الأساسية للحياة الإنسانية والازدهارمن ناحية الحقوق للجيل الحالي والقادم، من خلال ما تحدده من غايات واضحة لجعل مسألة التنمية أكثر استدامة واحتوائية،اذ تعتبردعم ومساعدة الدول على اجتيازالامورالمتعلقة بالسياسات العامة لهذا المجال اهمية كبيرة ويعمل الصندوق جاهدةً على توفيرها.

الخـــــاتمـــة

وفي نهاية بحثنا هذا ومن أجل بيان دور الوكالات المالية الدولية في مسألة التنمية المستدامة وتحقيقها، توصلنا الى مجموعة من الأمور الهامة والتي نستعرضها في نقطتي الاستنتاجات والمقترحات...

أولا:- الاستنتاجات

١- تمثل مسألة التنمية المستدامة حالة حقيقية لمواجهة المخاطر والمشاكل التي تواجه المجتمع الدولي.

٢- ان التنمية المستدامة لاتتحقق الا من خلال التوفيق بين ابعاده الثلاثة (الاجتماعية ،الاقتصادية ، البيئة) لانها تمثل كمثلث أساسي للتكوين الاستدامي.

٣- ان الوكالات والهيئات الدولية المالية قد بادرت وبشكل جدي لمسألة التنمية المستدامة وتحاول دعم الدول وفي مختلف مجالات انشطتها .

٤- عمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على السير نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم الأنشطة المتعلقة بحماية المناخ واسواق المال وايجاد البدائل المالية ومواجهة المخاطر الاقتصادية للدول،والعمل على تعزيز التعاون الدولي وزيادة التوسع التجاري الدولي وحماية الاقتصاد والمحافظة على الرفاه الاقتصادي.

٥- ان المرحلة القادمة من حياة المجتمع الدولي تمثل بدورها مرحلة المسؤولية الجماعية تجاه حماية البيئة والترشيد للموارد الطبيعية والعمل على تحقيق التنمية المستدامة ويحتاج الى تعاون جدي وحقيقي بهذا الخصوص.

ثانيا :- المقترحات

١- من الضرورة دعم الدول النامية ومساعدتها في اجتياز المرحلة وتوفير متطلبات التنمية المستدامة لها .

٢- محاولة الدول من التقليل والأهدار للموارد الطبيعية والترشيد في استخدامها من اجل التنمية المستدامة، والعمل بصورة جدية على حماية البيئة من خلال تقليل حجم التلوث والغازات المسببة لها.

٣- العمل على تخفيض مبالغ الفوائد عن الاقتراض للدول التي تعاني مشاكل للطاقة والانباعاث الغازية وتلوث المناخ بنسبة لاتقل عن ٥٠ % من اجل الوصول الى بر التنمية المستدامة .

٤- دور الدول داخلياً، من خلال اصدار التشريعات الحقيقية والداعمة الى سبل تحقيق النجاح لمسألة التنمية المستدامة ،و محاولة التشجيع على نواحي الاستثمارات الاسكانية الصديقة للبيئة والاعتماد على الطاقة المتجددة في مؤوسسات الدولة والزام القطاع الخاص بذلك.

٥- زيادة الوعي ونشر ثقافة التنمية المستدامة لدى الافراد من خلال الاعلام، وابراز دور المخاطر الحقيقية للتلوث واهدار الموارد الطبيعية وطرق معالجتها على الصعيدين الدولي والداخلي.

الهوامش

[١] د.فاكية سقني ،التنمية الانسانية المستدامة وحقوق الانسان،ط١،مكتبة الوفاء القانونية،الاسكندرية– مصر ،٢٠١٨م،ص٩٩.

[٢] المصدر نفسه اعلاه ،ص١٠٠.

[٣] لجنة برونتلاند هي :– اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة اذ كانت مهمتها توحيد وجهات نظر الدول في سبيل متابعة التنمية المستدامة معًا.

اذعيّن الأمين العام للأمم المتحدة في حينه (خافيير بيريز دي كوبيار)، غرو هارلم برونتلاند رئيسةً للّجنة (رئيسة وزراء النرويج سابقا)، في كانون الاول عام ١٩٨٣،وأدركت الجمعية العامة للأمم المتحدة في حينها أن هناك تدهورًا كبيرًا في البيئة البشرية والموارد الطبيعية فحاولت الأمم المتحدة عن طريق إنشاء هذه اللجنة دعوة الدول للعمل معًا من أجل التنمية المستدامة ومتابعتها، للمزيد حول هذا ينظر الموقع الرسمي لتقارير منظمة الأمم المتحدة على الرابط :– https://research.un.org/ar/docs/environment/conferences

[٤] أ.م.د. حسين عليوي ناصر الزيادي، الدور الجغرافي في تحقيق التنمية المستدامة، بحث منشور في مجلة كلية التربية الأساسية– جامعة بابل ،العدد(١٢)، حزيران/٢٠١٣م، ص ٤٦٠

[٥] محمد عبدالبديع، اقتصاديات حماية البيئة ،دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة –مصر، ٢٠٠٣،ص٨٣.

د.مصطفى يوسف كافي،التنمية المستدامة،ط١، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع،عمان–الاردن،٢٠١٦، ص ٥٥.

[٦] قانون حماية وتحسين البيئة العراقي،رقم (٢٧) لسنة (٢٠٠٩).

[٧] د.مصطفى يوسف كافي،التنمية المستدامة، ط١، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع،عمان–الاردن،٢٠١٦، ص ٥٥.

[٨] للمزيد حول هذا ينظر: د.قحطان ياسين عطية ود.سلوى أحمد ميدان،نحو استراتيجية دولية لحماية الأمن البيئي للأنسان، بحث منشور في مجلة دراسات البصرة،العدد(٤٨)،سنة ٢٠٢٣، ص١١ .

[٩] د.مصطفى يوسف كافي،المصدر نفسه اعلاه ص ٥٥ ومابعدها.

[١٠] حمزة الجبالي ،التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة،دون طبعة،دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،٢٠١٥، ص ٢١ .

[١١] عامر طراف و حياة حسنين ،المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة ،دون طبعة ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت –لبنان ٢٠١٢، ص ١٠٨.

[١٢] فريق من المختصين،التنمية المستدامة ، طبعة وزارة التعليم السعودي،مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر،الرياض –السعودية، ٢٠٢٣، ص ٣١.

[١٣] أمال شلاش، دراسات التنمية المستدامة في الوطن العربي، بيت الحكمة ،بغداد ، ٢٠١٢،ص ٢٥ ومابعدها.

[١٤] فريق من المختصين،التنمية المستدامة، مصدر سابق ،ص ٣١

[١٥] عامر طراف وحياة حسنين،المصدر السابق، ص ٣٢.

[١٦] هال هلمان، الطاقة في عالم المستقبل، ترجمة علي عبد الجليل راضي ،دون طبعة، دار النهضة العربية ،القاهرة –مصر، ٢٠١٣ ، ص ٢٥ ومابعدها.

[١٧] أ.م.د.عبدالستار حمد انجاد، دور الضريبة البيئية في تكريس البعد البيئي للتنمية المستدامة، بحث منشور في مجلة دراسات البصرة،ملحق العدد (٤٨) ،السنة الثامنة،٢٠٢٣، ص٥٢٥.

[١٨] د.فاكية سقني ،التنمية الانسانية المستدامة وحقوق الانسان،مصدر سابق، ١٠٠.

[١٩] فريق من المختصين،التنمية المستدامة، المصدر السابق ،ص ٣٣.

[٢٠]المادة(١) يهدف القانون إلى حماية وتحسين البيئة من خلال إزالة ومعالجة الضرر الموجود فيها أو الذي يطرأ عليها والحفاظ على الصحة العامة والموارد الطبيعية والتنوع الإحيائي والتراث الثقافي والطبيعي بالتعاون مع الجهات المختصة بما يضمن التنمية المستدامة وتحقيق التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال.
–المادة(٣٢)/ أولاً: يُعد مسؤولا كل من سبب بفعله الشخصي أو إهماله أو تقصيره أو بفعل من هم تحت رعايته أو رقابته أو سيطرته من الأشخاص أو الأتباع أو مخالفته القوانين والأنظمة والتعليمات ضررا بالبيئة ويلزم بالتعويض وإزالة الضرر خلال مدة مناسبة وإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل حدوث الضرر وذلك بوسائله الخاصة وضمن المدة المحددة من الوزارة وبالشروط الموضوعة منها، قانون حماية وتحسين البيئة العراقي،المصدر السابق.

[٢١] الفرق بين مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:– مجموعة البنك الدولي (WBG) وصندوق النقد الدولي (IMF) لهما رسالتان يكمل بعضهما بعضا في متابعة الاسواق العالمية ودعم الاقتصاد والسياسة النقدية للبلدان ، وفي حين تعمل مجموعة البنك الدولي مع البلدان النامية على الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، فإن صندوق النقد الدولي يعمل على تحقيق استقرار النظام النقدي الدولي، ورصد حركة العملات في العالم،وتقدم مجموعة البنك الدولي التمويل والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية للحكومات، كما تركز على دعم القطاع الخاص في البلدان النامية، ويتابع صندوق النقد الدولي الاقتصاد على الصعيد العالمي وفي البلدان الأعضاء، ويقدم قروضا للبلدان التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات، ويقدم المساعدة العملية للبلدان الأعضاء،ويجب على البلدان أن تنضم أولا إلى الصندوق كي تتأهل للانضمام إلى مجموعة البنك.

[٢٢] للمزيد حول هذ ينظر الموقع الرسمي للبنك الدولي ،المتاح على شبكة الانترنيت وعلى الرابط :– https://www.albankaldawli.org/ar/home.

[٢٣] وللمزيد ينظر دليل الوثائق الدولية الخاصة بتمويل مشاريع التنمية من قبل البنك الدولي على الرابط:– https://www.albankaldawli.org/ar/archive/history

[٢٤] التقرير السنوي للبنك الدولي(PUB ٢٠٨٠)، لعام ١٩٧٨.

[٢٥] ينظر دليل الوثائق الخاصة بالبنك الدولي ، المصدر السابق.

[٢٦] المصدر نفسه أعلاه.

[٢٧] للمزيد ينظر التقرير السنوي لأعمال البنك الدولي لعام ٢٠٠٣، والمتاح على الرابط :– https://openknowledge.worldbank.org/bitstreams/8e74f4c4-6762-414f-b98d-2ef2cef59b29/download

[٢٨] للمزيد ينظر الصفحة (١٢) من البحث.

[٢٩] محمد عبدالله شاهين محمد،سياسة صندوق النقد الدولي وأثره على الدول النامية ،ط١،دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ،عمان– الاردن، ٢٠٠٠،ص ١٦ ومابعدها.

[٣٠] للمزيد حول هذا ينظرصندوق النقد الدولي ومهام عمله على رابط المنظمة:– https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance

[٣١] د.وسام نعمت ابراهيم السعدي، صندوق النقد الدولي ودوره في متطلبات النظام الدولي الجديد ، ط١،المركز العربي للنشر والتوزيع،القاهرة – مصر، ٢٠٢٠،ص ١٧

[٣٢] تتمثل الاهداف في :– ١القضاء على الفقر، ٢– القضاء التام على الجوع، ٣ –الصحة الجيدة والرفاه، ٤– التعليم الجيد ، ٥– المساواة بين الجنسين ، ٦ –المياه النظيفة والنظافة الشخصية، ٧– طاقة نظيفة وبأسعار معقولة ،٨ –العمل اللائق

ونمو الاقتصاد ، –٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية،١٠– الحد من أوجه عدم المساواة ،١١– مدن ومجتمعات محلية مستدامة ،١٢– الاستهلاك والإنتاج المسؤولان ١٣ –العمل المناخي، ١٤ –الحياة تحت الماء ، ١٥ –الحياة في البر ، ١٦ –السلام والعدل والمؤسسات القوية ، ١٧–عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

[٣٣] د.وسام نعمت ابراهيم،المصدر نفسه اعلاه، ص ١٩ .

[٣٤] للمزيد ينظرجهود الصندوق النقد الدولي في مجال المساواة ودعمها على الرابط:– https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2018/01/23/5-things-you-need-to-know-about-inequality

[٣٥] للمزيد ينظر مستقبل العمل امام التحديات التكنولوجية ودعم الصندوق النقد الدولي لها على الرابط:– https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2018/05/01/blog-technology-and-the-future-of-work

[٣٦] للمزيد حول تغير المناخ وحمايته من خلال جهود صندوق النقد الدولي ينظر الرابط :– https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2018/06/08/blog-imf-and-climate-change

[٣٧] للمزيد حول دعم صندوق النقد الدولي للحوكمة والقضاء على الفساد ينظر الرابط :– https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2018/04/22/shining-a-bright-light-into-the-dark-corners-of-weak-governance-and-corruption

[٣٨] للمزيد حول مجالات دعم صندوق النقد الدولي لاهداف التنمية المستدامة ينظر:– https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2018/04/27/debt-as-an-obstacle-to-the-sustainable-development-goals

References :-

ALQuraan AL Kareem. First:-

Second:-Books:-

1. Amer Tarraf and Hayat Hassanein, International and Civil Responsibility in Environment and Sustainable Development Issues, out of print, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Beirut - Lebanon 2012.
2. A Team of Specialists, Sustainable Development, edition of the Saudi Ministry of Education, King Fahd National Publishing Library, Riyadh - Saudi Arabia, 2023.
3. Amal Shalash, Sustainable Development Studies in the Arab World, House of Wisdom, Baghdad, 2012.
4. Dr. Fakia Saqni, Sustainable Human Development and Human Rights, 1st edition, Al-Wafa Legal Library, Alexandria - Egypt, 2018.
5. A.M.D. Hussein Aliwi Nasser Al-Zayadi, The geographical role in achieving sustainable development, research published in the Journal of the College of Basic Education - University of Babylon, Issue (12), June 2013.

6. Hamza Al-Jabali, Sustainable Development, Exploitation of Natural Resources and Renewable Energy, out of print, Dar Alam Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, 2015.
7. Hal Helman, Energy in the World of the Future, translated by Ali Abdel Jalil Rady, out of print, Dar Al Nahda Al Arabiya, Cairo - Egypt, 2013.
8. Muhammad Abdel Badie, The Economics of Environmental Protection, Dar Al-Amin for Publishing and Distribution, Cairo - Egypt, 2003.
9. Muhammad Abdullah Shaheen Muhammad, the policy of the International Monetary Fund and its impact on developing countries, 1st edition, Dar Al-Academyon for Publishing and Distribution, Amman - Jordan, 2000.
10. Dr. Mustafa Youssef Kafi, Sustainable Development, 1st edition, Dar Al-Academies for Publishing and Distribution, Amman-Jordan, 2016.
11. Dr. Mustafa Youssef Kafi, Sustainable Development, 1st edition, Dar Al-Academies for Publishing and Distribution, Amman-Jordan, 2016.
12. Dr. Wissam Nemat Ibrahim Al-Saadi, The International Monetary Fund and its role in the requirements of the new international order, 1st edition, Arab Center for Publishing and Distribution, Cairo - Egypt, 2020.

Third:- Researches:-

1. Dr. Qahtan Yassin Attia and Dr. Salwa Ahmed Maidan, Towards an International Strategy to Protect Human Environmental Security, research published in the Journal of Basra Studies, Issue (48), year 2023.
2. Prof. Dr. Abdul Sattar Hamad Angad, The role of environmental tax in devoting the environmental dimension of sustainable development, research published in the Journal of Basra Studies, Supplement to Issue (48), Eighth Year, 2023.

Fourth:- Laws & Reprts:-

1. Iraqi Environmental Protection and Improvement Law, No. (27) of (2009).
2. Annual Report of the World Bank (PUB2080), 1978.

Fifth:- Websites& Inernet pages:-

1. https://www.albankaldawli.org/ar/archive/history.
3. https://openknowledge.worldbank.org/bit.
4. https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance
5. https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2018/01/23/5-things-you-need-to-know-about -inequality

6. : https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2018/05/01/blog-technology-and-the-future- of-work
7. https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2018/06/08/blog-imf-and-climate-change
8. https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2018/04/22/shining-a-bright-light-into-the- dark-corners-of-weak-governance-and-corruption
9. https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2018/04/27/debt-as-an-obstacle-to-the-sustainable -development-goals.
10. https://research.un.org/ar/docs/environment/conferences